مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٥٢**

الخميس، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ٢٣/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد لفيت .... (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
الأرجنتين	السيد كبغلي
أوكرانيا	السيد كروحمال
بنغلاديش	السيد أحمد
تونس	السيد بن مصطفى
جامايكا	الآنسة دورانت
الصين	السيد شن غوفانغ
كندا	السيد دوفال
مالي	السيد وان
ماليزيا	السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
ناميبيا	السيد أنجابا
هولندا	السيد فان والصم
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩) (S/2000/520)

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/2000/536).

00-47073 090600 090600

0047073

افتتحت الجلسة الساعة ٣٠/٢٣.

إقرار جدول العمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩) (S/2000/520)

رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/2000/536)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٢٨١ (١٩٩٩)، الوثيقة S/2000/520، والرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الموجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/2000/536) يحيل بها تقرير اللجنة عملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٢٨١ (١٩٩٩).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/544، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أفهم أن المجلس على استعداد لإجراء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعد وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوكرانيا، وبنغلاديش، وتونس، وجامايكا، والصين، وفرنسا، وكندا، ومالي، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٠٢ (٢٠٠٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم وإلى الوفد الفرنسي وإلى الوفد البريطاني بعبارات التقدير من أجل إعداد مشروع هذا القرار، وللجهود التي بذلتموها شخصيا من أجل اعتماده بتوافق الآراء من قبل المجلس.

لقد صوتت تونس لفائدة هذا القرار رغم أن بعض عناصره لا تحظى برضاها التام. وكنا نتطلع إلى أن يستجيب القرار للرغبة المشتركة لعديد من الأطراف الدولية والإقليمية، وكذلك المنظمات والوكالات الإنسانية بتركيز الاهتمام على الوضع الإنساني في العراق من أجل وضع حد لمعاناة شعب العراق. هذه المعاناة التي طال أمدها هي بالأساس نتيجة للعقوبات المفروضة على العراق منذ عشر سنوات.

لذلك كنا نتطلع إلى أن ينص القرار المعتمد على طلب واضح بإجراء تقييم شامل ودقيق للوضع الإنساني في

العراق ولمدى تأثير العقوبات عليه، اعتقادا منا أن مثل هذا التقييم من شأنه أن يساعد المجلس على القيام بدوره طبقا لقراراته، ومن أجل تطبيق قراراته. لكن ذلك لم يحصل، وهو ما نأسف له.

ورغم ذلك، وحرصا منها على ضمان تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء، تخفيفا لمعاناة الشعب العراقي، فإن تونس لم تقف حاجزا أمام توافق الآراء الذي تمكن من اعتماد القرار.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد انقضى ما يزيد على ثلاث سنوات على بدء برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، الذي أسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية عن المدنيين العراقيين. وبما أن الجزاءات المفروضة على العراق لم يجر بعد رفعها أو وقفها، فإن من شأن تمديد هذا البرنامج أن يساعد على تحسين الحالة الإنسانية في العراق. لهذا السبب اتخذنا موقفا إيجابيا إزاء هذا التمديد. وبتلك الروح اضطلع وفد الصين بدور نشيط في المشاورات التي أجريت بشأن مشروع القرار واقترح عددا من التنقيحات التي يظهر بعضها في النص. وقد قدم وفد الصين أيضا بعض التنازلات بقصد التوصل إلى توافق في الآراء.

بيد أننا غير راضين تماما عن القرار الذي اتخذه المجلس توا، ولا سيما الفقرة ١٨، لأنه لا يعكس بدرجة كافية عنصرا هاما يحظى بالقبول من جانب معظم أعضاء المجلس، بما في ذلك الصين، وهو أن يُطلب إلى الأمين العام أن يجري تقييما للأثر الذي أحدثته عشر سنين من الجزاءات المفروضة على العراق، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريرا موحدا يتسم بالموضوعية والشمول. ونرى أن المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها المدنيون العراقيون هي، بصفة أساسية، من نتائج الجزاءات التي فُرضت على العراق طيلة عشر سنوات.

ويدعو النص الراهن الأمين العام إلى تعيين خبراء مستقلين ليقوموا بإعداد تقرير؛ والوفد الصيني مؤيد لذلك. غير أن النص يتسم بالمراوغة فيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتمثلة فيما إذا كان هذا التقرير سيركز على إجراء تقييم لأثر الجزاءات، كما أنه مبهم فيما يتعلق بالولاية المنوطة بهؤلاء الخبراء. وهذا أمر يدعو للأسف الشديد.

لقد صوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار، ولكن موقفنا ما زال كما هو دون تغيير. فما زلنا نعتقد أنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن بتقييم شامل لأثر الجزاءات على الحالة الإنسانية في العراق. وإني على ثقة من أن فريق الخبراء الذي سيعينه الأمين العام سيولي الاعتبار الكامل لتلك العناصر فيما يقوم به من أعمال.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد صوت الوفد الروسي لصالح مشروع القرار نظرا لضرورة استمرار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في العراق. ونرى من المهم أن يحدد القرار مستوى الاعتمادات اللازمة لإعادة تأهيل قطاع النفط في العراق بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار، وأن يشمل نظاما جديدا لإبرام العقود المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وللأدوية.

بيد أن من دواعي أسفنا أن النص لا يُظهر عددا من المقترحات الأخرى الهامة الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في العراق. وأشير بصفة خاصة إلى إعادة اتصالات الطيران المدني مع العراق وسداد ديون العراق للأمم المتحدة ولسائر المنظمات الدولية. ونتفق مع كثير من الوفود الأخرى على ضرورة القيام بتحليل متعمق للأثر الناجم عن الجزاءات الاقتصادية عل الحالة الإنسانية في العراق. إلا أننا نرى صياغة القرار في هذا الصدد على شيء من الغموض وأنها تنتقص من ذلك الهدف على وجه التحديد.

وكنا نفضل أن يركز نص مشروع القرار، وفقا لما قصد به أوليا، على الأثر السلبي للجزاءات في إلقاء الضوء على ذلك. ولكن هذه الفقرة، وأنا أكرر، صيغت بطريقة عامة نوعا ما، ونعتقد أنه ينبغي أن يعالج فريق الخبراء المستقلين بالتحديد نتائج الجزاءات. وإذا كانت هناك في نطاق مسؤوليته، أشياء أخرى لا تتعلق مباشرة بقضية الجزاءات، فيجب النظر في هذه القضايا ككل وبدون أية استثناءات. وفي تلك الحالة يجب أن تتضمن هذه المسائل الأثر السلبي لإلقاء القنابل من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد الأهداف المدنية والبنية الأساسية الاقتصادية للعراق. وكما اتضح لنا اليوم من البيان الذي أدلى به وزير دفاع المملكة المتحدة، فإن كثافة القاء القنابل زادت ٣٠ ضعفا منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

كما كانت لدينا مشاكل بالنسبة للفقرة ٢ من المنطوق، الذي نعتقد أنها تركز بلا مبرر على توريد الأغذية والدواء. وهذه بالطبع سلع هامة، ولكننا نرى أن مجالات مثل البترول والطاقة وتنمية هياكل النقل لها نفس الأهمية. وما لم يتم التغلب على الأزمة الموجودة في هذه القطاعات من الاقتصاد العراقي، لا يمكننا أن نأمل في أية تحسينات في توريد الأغذية والأدوية إلى الشعب العراقي. ونلاحظ أن هذه الفقرة المحددة حققت توازنا في النهاية. ونظرا لذلك، قرر الوفد الروسي مسايرة توافق الآراء على القرار.

وفي الختام نود أن نشير إلى أن الأزمة الإنسانية في العراق لن يتم التغلب عليها باتخاذ هذا القرار. ورغم أن التدابير المضطلع بها في البرنامج الإنساني هادفة وضرورية، فإن الطريقة الوحيدة للتحسين الجذري للحالة تكون عن طريق الرفع المعجل للجزاءات الاقتصادية. ومن أجل هذا نحتاج إلى قيام مجلس الأمن بالنظر بصورة شاملة في جميع جوانب الحالة العراقية وجميع الأسباب التي تعيق التنفيذ الشامل للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ولا سيما فيما يتعلق بجزئي نزع السلاح والرصد. ونأمل في أن يقوم مجلس الأمن بذلك في المستقبل المتوقع.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أعمل مع وفد فرنسا في تقديم هذا القرار الذي حصل على ١٥ صوتا في المجلس. وأعتقد أنها إشارة هامة جدا وراء العمل الشاق الذي يقوم به مكتب برنامج العراق في تنفيذ البرنامج الإنساني وبرنامج النفط مقابل الغذاء في العراق إننا صوتنا بالإجماع على اتخاذ هذا القرار.

ولقد استمعت بحرص للبيانات الثلاثة السابقة وأفهم تماما أن هذا النص، بالنسبة إليهم، كما أعتقد حقا أنه بالنسبة لكل وفد حول هذه الطاولة، ليس هو النص المثالي. وهذه هي النقطة الكاملة عما حققناه أثناء سير المفاوضات اليوم. ولا يوجد من يشعر بارتياح كامل، ولكن التنازلات ضرورية في العمل بشأن موضوع معقد مثل موضوع العراق. والمملكة المتحدة ممتنة جدا للزملاء في المجلس لقيامهم، رغم ذلك، بإرسال إشارة بأننا نقف بالإجماع وراء هذا القرار، وهي إشارة هامة للغاية نظرا لأننا نسعى جميعا إلى تنفيذ القرار ١٢٨٤.

وغني عن القول إن الأمين العام سيسترشد بالقرار، ولا يمكنه أن يسترشد بالبيانات الوطنية بعد اتخاذ القرار، في وضع المهام للخبراء الذين طلبنا منهم تأدية العمل. ويمكننا جميعا أن ندرج الأشياء الخاصة التي نريد تضمينها في أي تحليل. ولكنني متأكد هنا أننا سنسترشد بالقرار وهو ما اعتمدناه معا اليوم رسميا.

وفي أحد البيانات السابقة أشير إلى النشاط في مناطق عدم التحليق، ودعوني أرد فقط على ذلك. لم يحدث في أي وقت في الماضي أو الآن أو سيحدث في المستقبل أن قامت المملكة المتحدة أو تقوم أو ستقوم بإلقاء القنابل على هياكل

العراق الأساسية المدنية. والعمل الذي نقوم به في مناطق عدم التحليق يتم بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) لحماية سكان العراق المدنيين من قمع الحكومة العراقية. والإجراء العسكري الذي نتخذه يرد بصورة بحتة على الهجمات التي تشن على طيراننا في مناطق عدم التحليق والتي تقوم بدوريات بدون أن نقصد إلقاء القنابل على أي شخص أو شيء. وهناك تفسير سهل لزيادة استخدام الأوامر على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، هو أن القوات البرية والسلاح الجوي للعراق هاجما طائرات تحالفنا أكثر من ٦٥٠ مرة في تلك الفترة وإننا كنا نرد للدفاع عن أنفسنا. وذلك يستهلك الأوامر. وهذا هو التفسير الوحيد للأرقام التي اقتبسها ممثل الاتحاد الروسي.

وأعتقد أنه يمكنني الارتياح إلى أعمال اليوم والامتنان لقيادتكم لتلك الأعمال يا سيدي، وآمل أن نتمكن الآن من التطلع والتحرك إلى الأمام.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): في التصويت على هذا القرار، أعرب وفدي أيضا عن تأييده للطلب الذي وجهه المجلس إلى الأمين العام لتعيين خبراء مستقلين لإعداد تقرير شامل وتحليل للحالة الإنسانية في العراق. ونحن لا نتوقع مفاجآت كبيرة من هذا التحليل لأننا نعلم أن للجزاءات أثرا ضارا على الحالة الإنسانية في العراق. ولكن وجود تحليل يتولاه خبراء مستقلون سيسلط الضوء أيضا على بعض الإجراءات التي لا يوجد تفسير لها من جانب السلطات العراقية. ولا يزال وفدي في حيرة من تكرار الممارسة العراقية المتعلقة باتخاذ إجراءات تضر بشعبه. وللوهلة الأولى قد تبدو هذه الإجراءات غير رشيدة تماما، ولكنه ربما يكون لها بعض المنطق إذا نظر إليها في ضوء محاولة الحكومة العراقية لإقناع المجتمع الدولي بأن الوسيلة الوحيدة لتحسين الحالة الإنسانية في العراق هي رفع الجزاءات بالمرة.

أما الباعث الثاني، الذي لا يبدو أنه يزيد رشدا عن سالفه، ربما يكون من مجرد تسجيل عدم موافقة بلد يحاول أن يساعد الشعب العراقي في نطاق معالم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهو كما لو أن العراق يريد فقط أن تكون له معاملات مع البلدان التي أظهرت عدم موافقتها على القرار ١٢٨٤ بالامتناع بشأنه.

ومن المدهش رؤية مدى ما تستطيع الحكومة العراقية أن تذهب إليه لإبداء هذه النقطة. ومؤخرا منعت المنظمات غير الحكومية من تزويد العراق بسلع إنسانية فقط، كما يجب أن نفترض، باعتبار أنها موجودة في هولندا

ومن الأمثلة في هذا الصدد أن إحدى المنظمات غير الحكومية الكائنة بهولندا حاولت شحن ٧٢ طنا من الحليب المجفف إلى العراق. فوجهتها وزارة الصحة العراقية إلى أن تجعل الصانع يبيّن على السلعة أن صلاحيتها لمدة سنة واحدة، بدلا من مدة السنتين المعتادة أو أكثر. ولدى وصول البضاعة الى العراق، أُخذت منها عينة للاختبار. وبعد ستة أشهر أُخطرت المنظمة غير الحكومية المعنية بأن البضاعة قد رفضت. وأجريت اختبارات أخرى في هولندا وبلد ثالث، أثبتت أنه لا توجد أي مشكلة بمسحوق الحليب، ولكن أُعلن أن القرار العراقي نهائي. ونظرا لتقصير مدة الصلاحية بصورة اعتباطية وحجم البضاعة، لم تعد إعادة التوزيع خيارا ممكنا. ويُفترض للشحنة البالغة قيمتها مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار أن تُدَمر أو تكون دمرت بالفعل.

ومرت منظمات غير حكومية أخرى كائنة بهولندا بتجارب مماثلة. وليس في وسع سلطات بلدي أن تخبر تلك المنظمات بأن تكف عن العمل أو أن تثابر عليه. وأظن شخصيا أنها ستواصل المحاولات، لأننا نتفق جميعا على أنه لا ينبغي للشعب العراقي أن يعاني بسبب سلوك زعمائه غير المسؤول. ولهذا يعمل المجلس والأمانة العامة ولجنة الجزاءات ومكتب برنامج العراق بشق الأنفس على تنفيذ الأحكام

الإنسانية الواردة في الجزء جيم من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، أملا في أن تغير الحكومة العراقية عما قريب رأيها وتقبل القرار كله كما هو - وهذا هو أقصر السبل إلى تعليق الجزاءات ورفعها في نهاية المطاف.

السيد كنينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أقول إن عملنا في سبيل هذا القرار المجمع عليه ودعمنا له ناتجان عن شعور وفدي بالقلق إزاء الظروف القاسية التي يجد فيها شعب العراق نفسه بينما لا تمتثل الحكومة العراقية لقرارات مجلس الأمن.

وأود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي أبداها السفير غرينستوك، فيما يتعلق بالقرار وكذلك بالأنشطة التي يضطلع بها طيران التحالف في منطقتي حظر الطيران. وفي ذلك السياق أود أن أضيف أن من المخاتلة القول إن العمليات العسكرية المحدودة التي تضطلع بها طائراتنا دفاعا عن النفس في وجه أهداف عسكرية تهددها، ذات أضرار بكيفية ما للحالة الإنسانية بشكل عام.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتذر عن أخذي الكلمة مرة أخرى، ولكني أود أن أواصل هذه المناقشة التي تطورت والمتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العراق.

وقد قال بعض زملائي توا ردا على بياني إن استعمالهم للقوة ضد العراق، الذي تواصل وازداد كثافة طوال فترة السنة ونصف الماضية، يستند إلى قرار لمجلس الأمن. وسمعنا أيضا اتهاما لبغداد في المناقشة، هو أنها لا تصادق على عقود معينة لاستجلاب أغذية من بلد معين. وطبعا هذه أسئلة هامة، وأعتقد أن من المفيد لنا جدا أن نناقشها اليوم - وذلك ليس لأني أريد الدخول في مواجهة أو محاجة بشأنها هنا، ولكن ببساطة لأننا ما لم نناقش هذه الأمور بصراحة وأمانة وفي حضور زملائنا غير الأعضاء في مجلس الأمن، سنكون نتظاهر فقط بأن هناك قرارات وأن هناك وقائع.

أعتقد أننا بحاجة إلى النظر بصورة شاملة في جميع جوانب الحالة العراقية التي ذكرتها في نهاية بياني السابق. ونود أن نعرف عن العديد من الأشياء. نود أن نعرف، على سبيل المثال، من يعمل بالتحديد في كردستان العراقية؟ ما هي المنظمات غير الحكومية التي تعمل هناك؟ وأي البلدان يزور دبلوماسيوها كردستان العراقية دون أن يطلبوا تأشيرة لزيارة العراق؟ ومن يعبر الحدود العراقية، وكيف؟

إننا في قراراتنا نعيد التأكيد كل مرة على سيادة العراق وسلامة أراضيه. وأعتقد أن أمانة الأمم المتحدة العامة، الموجودة في شمال العراق، لديها بعض المعلومات عن كيفية تطبيق هذه القرارات فيما يخص كردستان العراقية. وقد سمعنا أن الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة سلم رسالة وزير خارجيته التي مفادها أن هجوما وقع على أراضيه. ولكننا لا نناقش هذه المسائل. ونحن نرى أن هذا هو الواقع، ولا يمت بصلة إلى القرار الذي نعيد التأكيد عليه بحق كل مرة في جلساتنا.

وسأغدو ممتنا للغاية لو اضطلعت الأمانة العامة في النهاية بتحليل شامل لما يحدث بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق. وثانيا، ما يحدث عموما في العراق وما إذا كان ما يحدث عموما في العراق وحول العراق يتوافق مع قرارات مجلس الأمن. وأود كثيرا أن أعرف في أي قرارات مجلس الأمن تحديدا استخدمت عبارة ”منطقة حظر الطيران“ بالفعل. وفي أي قرار محدد يقال إنه يمكن استخدام القوة من الجو فوق ٦٠ في المائة من الأراضي العراقية؟ وأتشوق جدا إلى أن تقدم لنا الأمانة العامة تحليلا قانونيا شاملا لما يحدث حول العراق، لأننا في كل مرة نجتمع هنا لتمديد برنامج النفط مقابل الغذاء، ندعو إلى ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء وإلى توحد مجلس الأمن. وينطبق نفس الشيء عندما نسمع تقارير من لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة الخاصة قبلها. وفي السنوات الأخيرة شددنا على ضرورة التوصل إلى

تفهم شامل للحالة العراقية برمتها. وللأسف، فإن جميع الزملاء يبدون لك موافقتهم عندما تتكلم إليهم بصورة غير رسمية، ولكن عندما يُقترح إجراء تحليل شامل رسميا، يسود الصمت. وأود أن أكرر النقطة المتعلقة بأنني لا أود أن أثير أي نوع من المواجهة اليوم. أود ببساطة أن أشدد على أننا لا يمكن أن نستمر فقط في التظاهر كل مرة بأن هناك برنامجا إنسانيا وأن هناك لجنة المراقبة - التي لها شؤونها الخاصة - بينما توجد في ذات الوقت هاتان المنطقتان لحظر الطيران، والمنظمات غير الحكومية العاملة في شمال العراق والدبلوماسيون الذين يعبرون الحدود العراقية بدون تأشيرات للدخول.

ولو علمنا بكل ذلك ولم نفعل شيئا للتأكد من صحة هذه الحقائق، فسيكون مجلس الأمن لا يقوم بواجبه الذي يتمثل في حل المشاكل المتعلقة مباشرة بصون السلم والأمن.

هذه كانت نقطتي الأساسية. وأعتقد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لديها الصلاحية الكافية بموجب الميثاق لتسترعي انتباهنا إلى حقيقة أن مجلس الأمن لا يعمل على حل مشكلة العراق. ونحن نحاول التخفيف من حدة عوارض المرض، لكننا لا نتصدى لجوهر المشكلة.

إنني لا أتقدم بمقترحات ملموسة لأنه مثلما قلت سابقا هناك قرارات لمجلس الأمن وهناك واقع. ويحدوني الأمل في أن يتغير واقع الحال يوما ما، ولكنني لا أعتقد أن ذلك سيحدث الآن فيما نقترب من منتصف الليل. ومع ذلك، يحدوني الأمل في أن يحدث يوما ما.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أدلي ببعض التعليقات عن منطقة حظر الطيران.

إن اعتراض الصين على منطقة حظر الطيران معروف للجميع. والصين لم تعترف على الإطلاق بما يسمى بمنطقة حظر الطيران. ونعتقد أن التقرير الذي سيرفعه الخبراء المستقلون ينبغي أن يتناول الآثار المترتبة على ما يسمى بمنطقة حظر الطيران. والتقرير الذي يطلب القرار من الأمين العام أن يقدمه ينبغي أن يتضمن تحليلا مستفيضا للآثار المترتبة على الجزاءات المفروضة على العراق.

وسواء تعمَّد القصف بالقنابل استهداف المدنيين في العراق أم لا فإنه يسبب لهم المعاناة. وهذا واقع موضوعي. ونحن نعتقد أن الخبراء المستقلين الذين سيعينهم الأمين العام يجب أن يأخذوا هذا العامل في الاعتبار في عملهم المستقبلي.

وتصويت الوفد الصيني تأييدا للقرار ينبغي ألا يعتبر دلالة على أننا سنغيِّر موقفنا من هذا الأمر في المستقبل.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بغية إنجاز عمل المجلس في هذه الساعة المتأخرة، أشير بالنيابة عن المملكة المتحدة إلى جميع بياناتنا السابقة في المجلس التي تفسر أعمالنا في منطقتي حظر الطيران، والتي تبين بوضوح أسباب ومبررات قيامنا بهذه الأعمال.

والمملكة المتحدة لا تطلب إلى الأمانة العامة أن تنظر في أية مسائل تتعلق بمواقف وطنية أكثر مما تتعلق بقرارات المجلس.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود مجرد القول إنني عندما طلبت أن يكشف لنا عن أسباب وجود منطقتي حظر الطيران واستعمال القوة فيهما، فإنما طلبت ذلك من الأمانة العامة للأمم المتحدة وليس من أي وفد وطني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ٠٥/٠٠.